على ارادته تعالى لذلك الاثر وارادته تعالى لذلك الاثر موقوفة على العلم به والاتصاف
بالقدرة والارادة والعلم موقوفا على الاتصاف بالحياة اذ هي شرط شرط فيها ووجود
المشروط بدون شرطه مستحيل فاذا وجود حادث اي حادث كان موقوف
على اتصاف محدثه بهذه الصفات الاربع فلو انتفى شيء منها ما وجد شيء من الحوادث
للزوم تجدد ذلك وبهذا تبين لك وجود القديم وابقاؤه لها اذ لو كانت حادثة لا
تفتقرت الى محدث قبلها ثم ينتقل الكلام على هذا المحدث ويلزم التسلسل نفيه وبهذا
يتبين وجوب اتصافه تعالى بهذه الصفات في الازل اذ لو كانت حادثة لزم
توقف احداثها على اتصافه تعالى بامثالها قبلها ثم ننقل الكلام الى امثالها فاما
يلزم التسلسل وهو محال فيكون وجود تلك الصفات على هذا التقدير محالا اذ وجد
لذلك موجد الكلام المحذور ايضا وهو ان لا يوجد شيء من الحوادث وبهذا تعرف ايضا
وجوب عموم التعلق للمتعلقات منها كالعلم والقدرة والارادة اذ لو اختص ببعض
المتعلقات دون بعض لزم الافتقار الى المخصص فتكون حادثة ولا يمكن ان يكون
المحدث لها غير موصوف بها لما مر من وجوب الوجود نفسه له تعالى وانفراده
له بالاختراع واحداثه لها فرع اتصافه بامثالها قبلها ثم ننقل الكلام الى
تلك الامثال ويلزم ما سبق فقد بان لك بهذا ان البرهان الذي ذكرناه في اصل
العقيدة يوخذ منه ثلاثة امور وجود هذه الصفات ووجوب القدم والبقاء
لها ووجوب عموم التعلق للمتعلقات منها وقد اشار في اصل العقيدة الى البرهان
الذي ذكرناه هو لهذه المطالب الثلاثة اما الوجود والوجوب فاشار اليهما بقوله
وجوب اتصافه تعالى بالقدرة اذ الوجوب لهذه الصفات يستلزم وجودها
واشار الى المطلب الثالث وهو عموم التعلق للمتعلقات بها بالالف واللام التي
ادخلها على صيغة القدرة وما بعدها من الصفات فانها للعهد والمعهود
الصفات التي فسر تعلقها فيما سبق وبالله التوفيق وامامات وجوب
السمع له تعالى والبصر والكلام فالكتاب والسنة والاجماع وايضا لو لم يتصف
بها لزم ان يتصف باضدادها وهي نقائص والنقص عليه تعالى محال كما مر في هذه
الثلاثة ثم لما توقف على معرفتها دلالة المعجز على صدق الرسل عليهم الصلاة
والسلام صح ان نستند في معرفة وجوب اتصافه تعالى بها الى قول الرسول عليهم

القلاة

الصلاة والسلام والدليل الشرعي فيها اقوى من العقلي ولهذا بدأنا به في اصل العقيدة
وقوله في الدليل الثاني العقلي والنقلي على الله تعالى لمحال يعني لانه يستلزم
ان يحتاج حينئذ الى من يكمله بان يدفع عنه ذلك النقص ويخلق له الكمال وذلك
يستلزم حدوثه والافتقار الى الغير كما مر وقد نقرر بالدليل العقلي وجوب
الوحدانية له تعالى وايضا لو اتصف تعالى بتلك النقائص لزم ان يكون بعض
مخلوقاته الكاملة تعالى عن ذلك لسلامة كثير من المخلوقات من تلك النقائص فيصير المخلوق
يستحيل ان يكون اشرف في نفسه وهذا الدليل العقلي وان كان لا يسلم من الاعتراض فقد ذكره على سبيل التبعية والتقوية لما هو مستقل ولا يرد عليه شيء
وهو الدليل النقلي حسبي وقد لوحنا الى ذكره بتاخيره في اصل العقيدة وبالله
التوفيق وامامات كون فعل الممكنات او تركها جائزا في حقه تعالى فلانه لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا او استحال عقلا لانقلب الممكن واجبا
او مستحيلا وذلك لا يعقل اذ الشان ان الممكن في اصطلاح المتكلمين مما يجوز في الجائز
فيكون مقتضاه هو الذي يصح في العقل وجوده وعدمه فاذا الوجوب وجوده
عقلا او استحال عقلا لزم قلب الحقائق وذلك لا يعقل وايضا فالمعتزلة انما
يوجبون في الممكنات على الله تعالى فعل الاصلح للخلق والمشاهدة والشرع يقضيان
بفساد قولهم في ذلك كما اشرنا اليه فيما سبق عند شرح قولنا في اصل العقيدة
واما المجانين في حقه تعالى ولو وجب فعل الصلاح عليه تعالى كما تقول المعتزلة
لهذا هم سبحانه الصواب في عقائدهم وما تركهم في عمائهم يترددون وهو سهم
في هذا الفصل ظاهر لكل عاقل فلا نطيل به وامامات الرسل عليهم الصلاة والسلام
فيجب في حقهم الصدق والامانة وتبليغ ما امروا بابلاغه ويستحيل في حقهم
عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه الصفات وهي الكذب والخيانة وفعل
شيء مما نهي عنه نهي تحريم او كراهة وكتمان شيء مما امروا بتبليغه للخلق
ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام ما هو من الاعراض البشرية التي لا
تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية كالمرض ونحوه شرعا لان الرسول هو
انساني بعثه الله تعالى للخلق ليبلغهم ما اوحي اليه وقد يخص عن له كتاب او
شريعة او نسخ لبعض احكام الشريعة السابقة وهذا البعث من الجائزات عند

٢ التصلاح ص

الخلق ص